مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 14 (العدد 1) 1412هـ-1992م.

سلاطين العصر المملوكي الأول (العصر البحري)

"واجبهم الاجتماعي والديني، ورأي الفقهاء والمؤرخين فيهم".

الدكتور علي حيدر
جامعة تشرين

من واجب السلطان المملوكي أن يرعى الفقهاء والفقراء، وأن يسد حاجاتهم، ويعطيهم نصيبهم من بيت المال. لكن الدولة المملوكية هجرت واجبها الاجتماعي، الذي فرضته الشريعة. إضافة إلى ذلك، أثقل السلاطين كاهل الرعية بالضرائب، بعدما حاولوا اقتراض الأموال من التجار، بقروض لم تسدد مطلقا. ثم امتدت أيديهم إلى أموال الأيتام، التي عهدت إدارتها إلى القاضي الشافعي. وأخيرا حاولوا اقتسام موارد أملاك الوقف مع الفقهاء والفقراء.

في المجال الديني : مثل السلطان المملوكي أعلى سلطة دينية في الدولة، بعد أن تنازل له الخليفة عن صلاحياته في هذا الميدان. وقد ظهر بعض السلاطين المماليك بصورة أبطال يدافعون عن الإسلام، ولا سيما عن الاتجاه المحافظ فيه، وقاموا بواجبهم الديني خير قيام. لكن العلمانية، بمفهومها الحديث، ظلت سمة تميز الدولة المملوكية، لذلك عارض الفقهاء سياسة السلاطين في جميع الاتجاهات، ولا سيما في المجال الديني. لم يقتنع هؤلاء الفقهاء والمحافظون بسلامة طوية السلاطين، وحسن إسلامهم، على الرغم من كثرة المنشآت الدينية والتعليمية التي أقامها هؤلاء السلاطين وأمراؤهم، وعلى الرغم من الأوقاف الكثيرة التي أوقفت على هذه المنشآت.

أخيرا، وبعد استعراض الترجمات التي كتبها المؤرخون المحافظون لهؤلاء السلاطين، نجد أن الأحكام التي أطلقوها عليهم اعتمدت، بالدرجة الأولى، على علاقة السلاطين بطبقة الفقهاء والمحافظين. وهذه الأحكام لا تمثل، بالضرورة، رأي عامة الشعب. من جهة أخرى، تأثرت هذه الأحكام بالاتجاهات السياسية والدينية لهؤلاء المؤرخين، فكان التناقض واضحا بين مؤرخ وآخر.

يرى الفقهاء(1) أن على السلطان أن يسهر على رعاية العلماء والفقراء، وأن يسد حاجاتهم، وأن يعطيهم نصيبهم من بيت المال، كما فرضته الشريعة(2). وهم يرون أن احترام أوامر الشرع، في توزيع أموال بيت المال، يوفر على السلطان عناء كبيرا(3). بعد إعطاء كل ذي حق حقه، ينصح ابن تيمية السلطان بأن يخضع نفقات الدولة لمبدأ المصلحة العامة، حيث تتناسب هذه النفقات، طردا، مع النفع العام للمسلمين، وبحيث تكون أموال الدولة مخصصة لسد ما تقتضيه المصلحة العامة، لدفع رواتب العمال، وصيانة المرافق العامة، وغير ذلك(4).

لم يحترم سلاطين المماليك مبادئ الشريعة إلا نادرا. فقد كانوا يستأثرون بأموال بيت المال، كما كانوا يوزعون الإقطاعات على أمرائهم ومماليكهم، وعلى حاشيتهم. كذلك كانوا ينفقون أموال الدولة في غير وجهها الشرعي. وإذا استثنينا الموظفين المدنيين، الذين كانوا يتلقون رواتبهم من الدولة، فإن بقية السكان حرموا من كل حق في بيت المال، مما يعني أن السلطات المملوكية قد هجرت مسؤولياتها الاجتماعية التي أمرت بها الشريعة.

لم تتوقف السلطة المملوكية عند هذا الحد، لأنه لم يكن لجشعها حدود. فبعد أن أرهقت الشعب بالضرائب، راح السلاطين والأمراء يقترضون من التجار قروضا لم تسدد مطلقا(5). ثم حاولوا، في بعض الأحيان، الاستيلاء على أموال الأيتام، وهي أموال في عهدة القاضي الشافعي(6). كان ذلك كله يتم بحجة تمويل حملات عسكرية، نتج معظمها عن صراعات داخلية بين الأمراء، ولا سيما في السنوات الأخيرة من العصر المملوكي الأول.

حاول المسؤولون المماليك أيضا اقتسام أموال الوقف(7) مع العلماء. لكن هؤلاء عارضوا ذلك بشدة، لأن موارد أملاك الوقف كانت تشكل المصدر الوحيد لرزق الفقهاء والطلاب. وقد استصدرت السلطة فتاوى تسمح ببيع أملاك الوقف تارة، وبتبادلها تارة أخرى. وكان معظم الفقهاء يقبلون بيع هذه الأملاك، بشرط أن تكون متداعية، أو أن تشكل ضررا لمصالح الجوار. استغلت السلطات ذلك، وراحت تظهر ما يرغب الأمراء بامتلاكه من أملاك الوقف على أنه متداع، أو أنه يشكل خطرا على من في جواره. وقد ذكر المؤرخون عدة أمثلة عن ذلك. منها أن الأمير قوصون كان يريد امتلاك حمام من أملاك الوقف. ولما كان هذا الحمام في حالة سليمة، أرسل الأمير رجاله، وخربوا جانبا منه، ثم أحضر شهودا بأن الحمام في حالة متداعية. فحكم القاضي شرف الدين الحراني بعرض الحمام للبيع فاشتراه الأمير(8).

ويبدو أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد تدخل مرات عدة في شؤون الوقف، وشجع بيع أملاكها، أو مبادلتها بأخرى. ففي عام 733هـ تدخل هذا السلطان عند القاضي الحراني نفسه، ليسمح للأمير قوصون بامتلاك بيت من أموال الوقف، مقابل بيت آخر، فسمح له القاضي بذلك. أثار قرار القاضي الحراني حفيظة زملائه، لأنهم اعتبروا قراره هذا مخالفا للشريعة(9). وحدث أيضا أن كانت قطعة أرض من أملاك الوقف تعيق اصطبل قصر الأمير بكتمر الساقي، صديق السلطان محمد بن قلاوون. تدخل هذا الأخير عند القاضي الحراني مرة أخرى، ليسمح بمبادلة هذه القطعة بقطعة أخرى. لكن القاضي رفض طلب السلطان، وترك المجلس غاضبا.

عزل السلطان القاضي، وعين بدلا عنه سراج الدين الحنفي، فاستجاب لرغبة السلطان، وأصدر حكما بمبادلة قطعة الأرض(10).

هكذا بدأ بيع أملاك الوقف، عندما كانت أملاكه تعطل خطط بناء القصور والصروح التي كان الأمراء يتنافسون في بنائها. رافق ذلك استعمال المسؤولين المماليك لجميع الوسائل للوصول إلى أهدافهم، بما في ذلك الترغيب والترهيب. لكن حالات بيع الوقف، التي بدأت حالات فردية، تحولت، في نهاية العصر البحري، إلى تصفية منظمة لهذه الأملاك. ويبدو أن السلطان برقوق حاول الاستيلاء على هذه الأوقاف، لكنه لم ينجح في مسعاه، بسبب معارضة شديدة أبداها الفقهاء والمحافظون. لكن أمراء السلطان برقوق نجحوا فيما فشل فيه سيدهم. فقد استغل هؤلاء الأمراء نظام تأجير أملاك الوقف، فاستأجروها مقابل أجور زهيدة. وبعد عدة سنوات امتنع هؤلاء حتى عن دفع هذه الأجور(11). وفي عهد السلطان برقوق، اتفق الأمير جمال الدين الأستادار(12) مع القاضي كمال الدين بن العديم(13)، ووضعا قسما كبيرا من أملاك الوقف الحكيمة في البيع. وعندما حل عام 815هـ كانت معظم أراضي الوقف قد اختفت، وتضاءلت مواردها التي كانت في تناقص مستمر بعد المجاعة التي اجتاحت البلاد عام 806هـ.

كانت قضية بيع أملاك الوقف، التي خلقت مواجهة بين الفقهاء والسلطة، سببا في نشوب خلاف فقهي بين اتباع المذاهب الفقهية الأربعة. وقد خلقت هذه القضية صراعا داخليا بين اتباع المذهب الحنبلي، إذا اصطدم الشيخ محمد المرداوي(15) (ت767هـ) مع ابن قاضي الجبل(16) (ت771هـ)، عندما تمسك هذا الأخير برأي شيخه ابن تيمية الذي يبيح مناقلة أملاك الوقف إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، بينما رفض المرداوي مناقلة هذه الأموال، حتى في حال الضرورة والحاجة.

في المجال الديني، كان السلطان المملوكي يمثل أعلى سلطة دينية في الدولة، بعد أن تنازل له الخليفة عن سلطاته، لذلك رأى الفقهاء أن تطبيق الشريعة يعد أهم واجبات السلطان(17). ويبدو هذا غريبا، ويحمل تناقضا واضحا، لأن السلطان في العصر المملوكي خاصة، كان زعيم طبقة غريبة عن المجتمع تخضع لقوانين السياسة (العامة) التي سنها جنكيز خان لقومه، وليس للشريعة التي يطالب الفقهاء بتطبيقها، لذلك، إذا استثنينا بعض الفترات الخاصة في هذا العصر، كانت العلمانية بمفهومها المعاصر، سمة من سمات النظام المملوكي، فالسلطة المملوكية كانت تترك بعض الحرية في المجتمع، وكانت تبدو متسامحة إزاء بعض عادات المجتمع وأمراضه، لأنها كانت مصدرا هاما للضرائب. هكذا فرضت الدولة ضرائب على بيوت الدعارة، وعلى الحانات. كما انتشر الحشيش، وزادت مظاهر الخلاعة في المجتمع، بينما أهمل تطبيق الحدود الشرعية، إلا نادرا، واستبدلت بهذه الحدود غرامات مالية.

كان السلطان يفوض سلطاته الدينية إلى عناصر عسكرية ومدنية، ومع ذلك فقد كان معظم السلاطين يبذلون جهودهم للقيام بدورهم كزعماء للأمة الإسلامية، في الظاهر على الأقل، ليكسبوا تأييد رعيتهم، ولا سيما المحافظين منهم الذين كانوا يراقبون عن كثب تصرفات أهل السلطة والسلطان.

ظهر بعض السلاطين كحماة للإسلام، وكمدافعين متحمسين قاموا بواجباتهم الدينية، فكانوا يطبقون هذه الواجبات على أفراد مجتمعهم، ويحاربون مظاهر الفساد في الدولة(18). نذكر من هؤلاء الظاهر بيبرس، وكتبغا، ولاجين، وبيبرس الجاشنكير، فقد نال هؤلاء السلاطين ثناء الفقهاء والمحافظين، لأنهم قمعوا بعض الظواهر الاجتماعية التي لا تبيحها الشريعة، ولأنهم خطبوا ود الفقهاء ورجال الدين الذين كان تأييدهم ضروريا لاستمرار النظام. لكن تطبيق أحكام الشريعة لم يكن إلا آنيا، ولم يستمر إلا فترات قصيرة اقتضتها الظروف السياسية، فاستمرت هذه المفاسد في النمو والانتشار، على الرغم من تكرر حظرها.

تولى السلاطين المماليك، أيضا، أمر النظر في المظالم(19)، وهي القضايا التي لا يتوصل النظام القضائي السائد إلى حسمها. كان السلطان يجلس لذلك(20) محاطا بمستشاريه ومعاونيه، ليتدارس معهم الأمر قبل أن يصدر حكمه فيه(21). ويبدو أن هذه المناسبة كانت الفرصة الوحيدة التي تتمكن فيها الرعية من الاتصال المباشر بالسلطان، وهذا ما كان يرضي أفراد الشعب عامة، لأن عديدا من المظالم كانت تزال عن طريق السلطان نفسه.

لم يقتنع ذلك كله الفقهاء بسلامة طوية المسؤولين المماليك، لأن الخلاف بين الطرفين كان يتجاوز موضوع تطبيق الشريعة على بعض العادات الاجتماعية، أو النظر في المظالم. فقد عارض الفقهاء سياسة المماليك في جميع الميادين: الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والدينية. ففي السياسة الدينية عارضوا سياسة المماليك نحو الخلافةالتي أفرغت من محتواها. كما استنكروا بعض البدع التي أدخلها السلاطين في الشعائر الدينية، مثل خطبة الجمعة التي أعادها الظاهر بيبرس إلى الجامع الأزهر، على الرغم من معارضة كبار فقهاء المذهب الشافعي(22). وقد أثار هذا السلطان غضب أتباع المذهب نفسه، عندما قام بتعديل النظام القضائي، وجعل لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضيا مستقلا، له نواب ومساعدون في بقية المناطق، وبعد أن كان القضاء حكرا على القاضي الشافعي وحده.

للتأكيد على حسن إسلامهم، وعمق إيمانهم، لجأ المسؤولون المماليك إلى إقامة المنشآت الدينية، والأبنية التعليمية على نطاق واسع، حتى أضحى ذلك سمة من سمات العصر المملوكي. لإثبات ذلك يكفينا تصفح كتب التاريخ والتراجم لهذا العصر(23)، لكي ندرك أهمية هذه الظاهرة، التي كلفت مبالغ خيالية، أنفقت على هذه المنشآت، في وقت كان فيه معظم أفراد الشعب غارقين في فقر مدقع.

كانت المساجد(24) أهم المنشآت التي أقيمت، لأهميتها الدينية عند المسلمين، وكذلك المدارس(25)، لأهميتها في نشر العلم الديني خاصة. هناك أيضا خوانق(26)، وزوايا(27)، والمارستان المنصوري(28) الذي بناه السلطان قلاوون عام 682هـ. حملت هذه المنشآت، غالبا، اسم مؤسسيها إلا في حالات الترميم وهي حالات كثيرة أيضا(29).

لم تقتصر أعمال البناء على المنشآت الدينية والتعليمية. فقد تنافس السلاطين والأمراء في بناء المنازل، والقصور، وأماكن الترويح عن النفس. لذلك تضمنت الإدارة المملوكية ديوانا يختص بأمور العمائر الخاصة بالدولة، أنشأه السلطان الناصر محمد بن قلاوون(31). كان على رأس هذا الديوان

موظف من الطبقة العسكرية، يعرف بشاد العمائر، يشرف على أعمال البناء، ويزود العمال بالمواد اللازمة، ويحدد أجورهم، على الرغم من أنه لا يملك أية خبرة في شؤون العمارة. وقد عرف عن السلطان الناصر محمد أنه كان أكثر السلاطين كلفا بالبناء، لذلك ترك صروحا كثيرة، خلال فترة حكمه الطويلة. لكن المقريزي يذكر أن هذا السلطان كان يكره أن يرى آثارا باقية عن أسلافه، فكان يأمر بهدمها، لينشئ مكانها أبنية تحمل اسمه(32).

أوقف على هذه المنشآت أوقاف كثيرة، خصص ريعها للعلماء، والطلاب، والصوفيين، والفقراء. كان من المفروض أن يرضي هذا العمل العلماء ورجال الدين عامة، لأن في هذه الأوقاف مصدر رزق هاما لهم. لكن معظم هؤلاء اعترضوا على طريقة بناء هذه الأبنية، وعلى طريقة تمويلها. فغالبا ما كان المسؤولون يغتصبون أراضي من أصحابها، ليقيموا عليها عمائر ومنشآت بأموال حرام. ففي معرض اجتماع السبكي على إقامة أكثر من خطبة جمعة واحدة في وقت واحد، يتهم هذا المؤلف السلاطين والأمراء بأنهم يتركون أوامر الله جانبا، ويرتكبون المحرمات، ثم يقومون ببناء مساجد بأموال الشعب ليقال: *هذا مسجد فلان*. وهو يؤكد أن الله لن يقبل ذلك منهم(33). وفي مكان آخر يشير السبكي إلى ما كان يمارسه أصحاب الأبنية من الأمراء والسلاطين من ظلم واضطهاد للعمال، عندما ينصح شاد العمائر بألا يحمل العمال فوق طاقتهم، وألا يتركهم جياعا، وأن يسمح لهم بتأدية الصلاة أثناء عملهم. ويشير السبكي إلى أن بعض هؤلاء الموظفين كانوا لايعطون العمال أجورهم كاملة، أو يجبرونهم على العمل مجانا. وكان هذا يتم في بناء المساجد والمدارس التي بناها أصحابها تقربا لله، وهذه هي الطامة الكبرى(34). من أشهر أمثلة هذا النوع من البناء الذي يتم بهذا الأسلوب، المدرسة الأقبغاوية في القاهرة، وهي مدرسة أنشأها الأمير أقبغا عبد الواحد أستادار السلطان الناصر محمد بن قلاوون. فقد اغتصب هذا الأمير أرض المدرسة من صاحبها، وأجبر العمال والمهنيين على العمل فيها مجانا، يوما واحدا في الأسبوع. كما أقام على العمال مملوكا لاتعرف الرحمة إلى قلبه سبيلا. أما المواد المستخدمة في بناء هذه المدرسة، فقد سرقها الأمير من أموال السلطان، ودفع ثمن أثاثها من الرشاوي التي كان يتلقاها(35).

يبدو أيضا، أن نظام السخرة كان شائعا في هذا العصر، ولاسيما عندما يكون البناء ضخما، أو ذا نفع عام، إذ كان السلطان يأمر أمراءه بتجنيد الفلاحين مع دوابهم للعمل في مشروعه. كما كان يأمر الولاة بجمع الرجال من مناطقهم لأعمال السخرة. ويبدو أن السلطان الناصر محمد كان أكثر السلاطين الذين استخدموا أسلوب السخرة. فقد فعل ذلك عام 723هـ عند إقامة الجسر الذي يربط بولاق بالمنية، وفي عام 725هـ عندما شق الخليج الناصري، وفي عام 733هـ عندما تم ردم أحد المستنقعات. في هذا المشروع الأخير جند الرجال من الفلاحين، ومن المدن للعمل فيه. كما أجبر الأمراء والمماليك على المشاركة في العمل. كان المشرف على العمل الأمير أقبغا عبد الواحد، فأرهق العمال في العمل، وأجبرهم على العمل في شدة القيظ، مما أدى إلى موت عدد منهم(36).

أثارت هذه الأساليب احتجاج الفقهاء والمحافظين، حتى أن بعضهم امتنع عن الدخول إلى هذه الأبنية للصلاة فيها، أو للتعليم بين جدرانها. من

أشهر الأمثلة على ذلك ما حدث بعد أن تم بناء المارستان المنصوري. فقد احتج الفقهاء على طريقة بنائه، فأخذوا على الأمير سنجر الشجاعي، الذي أشرف على إنجاز المارستان، إخراجه أصحاب الأرض من أرضهم بالقوة. كما اعترضوا على إحضاره لمواد البناء من قلعة الروضة، مقر إقامة الصالح أيوب، سيد المماليك البحرية سابقا، وعلى استخدامه لثلاثمئة أسير في العمل، وعلى إجباره لأصحاب المهن في القاهرة على العمل في بناء المارستان. ومما أثار قلق المسؤولين، ولاسيما الأمير سنجر، صدور فتوى تحرم الصلاة في قبة المارستان، وتمنع التعليم في مدرسته. جمع الأمير سنجر الفقهاء والقضاة محاولا إلغاء الفتوى. لكن الشيخ محمد المرجاني أعلن أنه هو صاحب الفتوى، وأنه يتمسك بها. حاول الأمير استرضاءه، فطلب منه إلقاء خطبة في قبة المارستان، لعله يتراجع عن فتواه. وافق الشيخ على عرض الأمير، وألقى خطبة هاجم فيها بشدة تصرفات المسؤولين، وأدان اغتصاب الأرض من أصحابها، وهاجم أسلوب السخرة. أخيرا لجأ الأمير الشجاعي إلى زعيم الفقهاء ابن دقيق العيد، طالبا مساعدته. وافق هذا الشيخ، بعد تردد، على أن يدرس في قبة المارستان، واضعا بذلك نهاية لهذه القضية. علق المقريزي، ذو الميول الشيعية، على هذه الحادثة، فاتهم الفقهاء بقصر النظر، لأنهم احتجوا على اغتصاب دار القطلبية (مكان بناء المارستان) من أصحابها، وعلى استعمال أنقاض قلعة الروضة في البناء، متناسين ان الأيوبيين أنفسهم قد استعملوا الأساليب نفسها في إقامة صروحهم. ثم يخلص المقريزي إلى القول : إن المماليك، وأسلافهم الأيوبيين ما هم إلا لصوص، وما هم إلا ظلام يظلمون ظالمين. أما عن أعمال السخرة، وإرهاق العمال، فقد فعل الأيوبيون ذلك من قبل، ولا تفاوت بين الطرفين، إلا أن بعضهم أقل ظلما من بعضهم الآخر(37).

إن هذا كله لا ينفي أن بعض السلاطين والأمراء قد أقاموا منشآت دينية، بدافع إيمانهم، وتقاهم. وقد حرصوا أشد الحرص على اتباع الأساليب المشروعة في بناء ما أمروا ببنائه. مثال ذلك أن السلطان لاجين، عندما أمر بترميم مسجد ابن طولون، شدد على شاد عمائره الأمير سنجر الدواداري، ألا يستخدم أحدا سخرة، وأن يدفع للعمال أجورهم كاملة، وألا يرهقهم في العمل، وأن يشتري مواد البناء من مال السلطان الخاص(38). وقد فعل السلطان بيبرس الجاشنكير الشيء نفسه، عندما أمر ببناء خانقاه. فقد حرص على أن تكون نفقاتها من ماله الخاص، ومنع استخدام السخرة، والعسف مع العمال، وأمر بدفع أجور العمال دون نقص(39). على كل حال، كانت أمثلة ذلك نادرة، قياسا بما كان سائدا في هذا العصر.

إذا كانت هذه هي الحال بين الفقهاء والمسؤولين المماليك، فكيف نظر هؤلاء العلماء إلى هؤلاء السلاطين، كل على حدة؟.

لم يحظ المعز أيبك، وابنه الأمير علي، والسلطان قطز باهتمام المؤرخين وكتاب التراجم المحافظين، ربما لأنهم حكموا فترات قصيرة ومضطربة، لم تكن فيها دعائم الدولة المملوكية قد استقرت بعد. لهذا هناك شبه إجماع، بين من تناولوا العصر المملوكي بالدراسة، على أن الظاهر بيبرس(40) هو المؤسس الفعلي للدولة المملوكية، لذلك فقد نال الحظ الأوفر من اهتمام المؤرخين المعاصرين له واللاحقين. أجمع هؤلاء على عظمة

شخصيته، ووصفوه بأنه سلطان كبير، أعاد للإسلام عظمته ومكانته، فهو الذي وحد البلاد، وفرض إرادته على أعدائه في الداخل، وفي الخارج، واجتث جذور الفساد، وقمع كل الظواهر التي تنافي الشريعة، كما مدح هؤلاء المؤرخون عمل بيبرس في إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، بعد دثورها في بغداد. لكن المحافظين منهم أخذوا عليه معاملته للخليفة الحاكم الذي كان قد اختير حديثا لشغل منصب الخلافة في القاهرة. فبعد أن نصبه بيبرس خليفة للمسلمين، مارس عليه رقابة صارمة، وأسكنه في قلعة الجبل، مقر إقامة السلطان، وسمح له بمقابلة الفقهاء، لكنه منعه من الاتصال بالأمراء. وقد هاجمه معظم الفقهاء، لأنه أعاد الخطبة في الجامع الأزهر الذي بناه الفاطميون، واتهموه بأنه كان يحاول الحصول على فتاوى غير شرعية، ليغطي بها تجاوزاته في الحكم(41). أما المؤرخون وكتاب التراجم من المذهب الشافعي، ولاسيما الأشاعرة منهم، فقد انتقدوا بقسوة عمله في إعادة الخطبة إلى الجامع الأزهر. وأضافوا إلى ذلك قيامه بتعديل النظام القضائي، وتوزيع سلطات القاضي الشافعي على أربعة قضاة، يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة. فقد اعتبروا عمله هذا مساسا بمكانة القضاء في الإسلام. وأخيرا اعتبر هؤلاء أن معاملة بيبرس لرجال الدين لم تكن لائقة. وذكروا، مثالا على ذلك، حادثته مع الإمام النووي(42)، إمام المذهب الشافعي في عصره، عندما وقف هذا الأخير في وجه السلطان بيبرس، ومنعه من الاستيلاء على أراضي غوطة دمشق، وسلبها من أصحابها بحجة أنه استردها من المغول، فصارت ملكا له، إلا من كان معه وثيقة تثبت ملكيته لأرض في الغوطة. إثر ذلك نفي النووي من دمشق، فغادرها، ورفض العودة إليها ما دام بيبرس فيها(43). كان أبو الفداء هو الوحيد، من بين هؤلاء المؤرخين، الذي تجاهل، ربما عامدا، ذكر إحياء بيبرس للخلافة. كما تجاهل تجديده للقضاء، ولم يشر إلى حملاته ضد الكفار، ولا إلى أصله في الرق. ويمكن أن نفسر ذلك من خلال حياة أبي الفداء وشخصيته. فقد كان رجلا مستنيرا، يحب العلم، ويقرب العلماء والأدباء، ولم يكن ميالا إلى التعصب والتقليد. كما كان مقربا من السلطة، يعرف أسرارها وأهدافها، لذلك لم يكن بوسعه أن يعطي إقامة الخلافة في القاهرة قيمةأكبر مما تستحق. وربما كان يعتبر ذلك عملا سياسيا ليس غير، فتجاهله عامدا، كما تجاهل أمورا أخرى في حياة بيبرس، لأنه لم يكن يحب الإطناب في المديح، أو لأنه لم ينس دور بيبرس في القضاء على الإمارات الأيوبية(44).

ترجم ابن كثير للسلطان بيبرس، فذكر قضية تعديله للقضاء دون تطبيق. لكننا نستشف، من خلال ترجمته لهذا السلطان، شيئا من الغبطة والارتياح لهذا العمل. ولا عجب في ذلك، فابن كثير شافعي يميل إلى المذهب الحنبلي، وإلى ابن تيمية خاصة، لذلك فإن مثل هذا التعديل يمثل ضربة لخصومه في المذهب الشافعي، وبالتالي فإنه يرى عملا جديرا بالثناء. ومن هنا يمكن أن نفسر لماذا خلت ترجمته للسلطان بيبرس من أي لوم أو نقد، مع أنها استغرقت صفحتين من كتابه (البداية)، كرست للحديث عن خصال هذا السلطان وعظمته(45).

ذكر المقريزي أيضا عمل بيبرس في القضاء دون تعليق. لكن لم يفعل كما فعل ابن كثير، بل أشار إلى عديد من مثالب هذا السلطان. وأكد أنه كان عنيفا، مستعجلا، قام بكثير من المصادرات لأموال الرعايا. وهذا النقد، الذي يوجهه المقريزي لبيبرس،

يدخل ضمن نظرة عامة، كان هذا المؤرخ يرى من خلالها المماليك وأسلافهم الأيوبيين، وهي تتمثل في أن هؤلاء اغتصبوا السلطة من الفاطميين، أصحاب الحق في الحكم(46).

اعترف السيوطي، وهو مؤرخ متأخر نسبيا، بخصال بيبرس الحميدة. فهو يراه محاربا عظيما، وبطلا للإسلام، وكريما، ساهرا على الأخلاق والدين. لكن السيوطي هاجم معاملة بيبرس للخلفاء، ولاسيما أن السيوطي كان من أكثر المؤرخين حماسا للخلافة في شكلها التقليدي. كما هاجم أعمال بيبرس في إعادة الخطبة إلى الأزهر، وفي القضاء. واعتبر أن إعادة الخطبة إلى الأزهر كان عملا أكثر خطورة من إساءة التصرف مع رجال الدين. إن عنف هجوم السيوطي على السلطان بيبرس، ربما كان مرده إلى أن هذا المؤرخ كان شافعيا، أشعريا، وصوفيا متحمسا، لا يقبل أن ينال أحد من مكانة المذهب الشافعي(47).

مع أن ما قام به السلطان قلاوون، ضد الفرنجة والمغول، كان عملا عظيما، إلا أن المؤرخين وكتاب التراجم لم يذكروا عنه إلا القليل القليل، ربما لأن الأحداث السياسية والدينية في عهده كانت قليلة الأهمية(48)، ولا يغير من ذلك ما ذكرنا عن اعتراض الفقهاء على أسلوب بنائه للمارستان المنصوري. ولم يتوقف هؤلاء المؤرخون كثيرا عند خلع هذا السلطان للملك السعيد بن الظاهر بيبرس، واستيلائه على السلطة، كان أبو الفداء هو الوحيد أيضا، الذي أشار في مختصره إلى فضائل السلطان قلاوون التي يرى أنها لا تعد ولا تحصى(49).

كذلك كان موقف هؤلاء المؤرخين مماثلا من ابنه وخليفته السلطان الأشرف خليل، على الرغم من أنه تم في عهده طرد الصليبيين نهائيا من أراضي الإسلام، وهو عمل عظيم لم يشهد الإسلام له مثيلا منذ قرون. لكن رد فعل هؤلاء المؤرخين على هذا الحدث لم يكن على مستوى يليق به، وإن كانوا أشاروا إلى ذلك، ووصفوا الاحتفالات التي قامت بهذه المناسبة.

كانت فترة حكم السلطان كتبغا(50) قصيرة، مع ذلك أجمع المؤرخيون وكتاب التراجم على أنه كان أحد أفضل سلاطين المماليك. فقد وصفوه بأنه كان عادلا، كريما، قرب العلماء ونال ثقتهم. هذا التأييد الذي ناله كتبغا كان، على الأرجح، ناتجا عن إرضاء هذا السلطان لطبقة الفقهاء والشيوخ والمحافظين. ومما يؤيد ذلك أن أبا الفداء ذكر السلطان كتبغا دون أن يمدحه، أو يعلق على أعماله، ربما لأن كتبغا استأثر بالسلطة، بعد أن خلع الناصر محمد بن قلاوون، الذي تربطه بأبي الفداء علاقات صداقة حميمة(51). أما السلطان لجين(52) الذي خلع سلفه كتبغا، فلم يذكر عنه هؤلاء المؤرخون شيئا كثيرا، إلا أنهم ذكروا أنه عهد إلى مملوكه مكتموتمر بسلطاته، فأساء هذا الأخير استعمالها، مما أدى إلى قيام تمرد أدى إلى اغتيال السلطان ومملوكه بصورة وحشية. ولم يعلق هؤلاء على هذا الحدث بأسلوب يشير إلى أنهم كانوا متذمرين في عهد هذا السلطان.

انقسمت الآراء حول السلطان بيبرس الجاشنكير، نظرا لدوره في الصراعات السياسية والدينية في عهده. حمل عليه ابن كثير بعنف، ووصفه بأنه شرير مغتصب للسلطة. سبب ذلك

الهجوم اضطهاد هذا السلطان لابن تيمية طوال فترة حكمه(53). على النقيض من أن ابن كثير، رأى السيوطي أن سلطنة الجاشنكير كانت شرعية، لأن الخليفة كان قد عهد إليه بذلك. وخصص هذا المؤرخ مساحة واسعة نسبيا لهذا السلطان، على الرغم من الأهمية القليلة لعهده، وهاجم أيضا السلطان الناصر محمد، واعتبره هو المغتصب للسلطنة، وليس الجاشنكير(54). هذا الرأي يمكن رده إلى أن الجاشنكير كان من أكبر أنصار المتصوفة، وقرب فقهاء المذهب الشافعي، ولاسيما الأشاعرة منهم. بين ابن كثير والسيوطي وقف أبو الفداء حذرا في حكمه على هذا السلطان، على الرغم من أن الناصر محمد، الذي خلعه الجاشنكير، كان صديقه الحميم. كان هذا المؤرخ شاهد عيان لما جرى في تلك الفترة، وروى لنا الأحداث كما وقعت، دون أن يهاجم الجاشنكير. لقد زاد تفصيلا لم يذكره بقية المؤرخين، عندما ذكر ما جرى من مفاوضات بين الناصر محمد وبين الجاشنكير. وقد أدى ذلك إلى اتفاق تنازل بموجبه، الجاشنكير عن السلطنة، مقابل إعطائه نيابة صهيون، واصطحاب مئة مملوك. ويضيف أبو الفداء أن الأمير برغلي، قائد جيش الجاشنكير، وصديقه الحميم غدر بسيده، والتحق بمعسكر الناصر محمد، مما أدى إلى خسارة الجاشنكير للمواجهة مع خصمه(55). أما المقريزي، فاعترف بأن الجاشنكير كان شديد التعلق بالسنة، وأنه حارب الشرور في المجتمع، وأنه كان أميرا قويا، محترما، لكنه بعد أن تولى السلطنة ضعفت شخصيته، فاستغل أمراؤه ضعفه هذا(56).

لا شك في أن ابن كثير كان شديد الارتياح لسقوط بيبرس الجاشنكير، وعودة الناصر محمد إلى السلطنة عام 709هـ. كان هذا المؤرخ حاضرا بين الجماهير المحتشدة لاستقبال الناصر محمد في دمشق، ووصف لنا فرحة الشعب بهذا الحدث(57). يروي لنا أيضا تفاصيل اللقاء الذي تم بين السلطان العائد إلى الحكم وابن تيمية الذي أطلق سراحه حديثا، بأمر من السلطان نفسه(58).

أشار مؤرخو هذا العصر إلى طول عهد الناصر محمد، وذكروا دوره في هزيمة المغول في سورية، وعظمة أعماله الإدارية والسياسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإذا كان ابن كثير قد أطنب في مدح هذا السلطان(59)، فإن السيوطي نفى شرعية حكمه، مع أنه اعترف بأن عهده كان عظيما. أما المقريزي، فأشار، من بين ما أشار إليه، إلى قدرته على ضبط الأمراء. إذ كان يتخلص من الأمراء الأقوياء، ويعين بدلا عنهم أمراء صغارا، حتى إذا ازدادوا قوة ونفوذا تخلص منهم، قاطعا بذلك الطريق على كل طامع بالسلطنة. لا شك أن المقريزي يشير إلى الفترة الثالثةلحكم هذا السلطان، بعد أن تعلم، وزادت خبرته في الإدارة والحكم خلال الفترتين السابقتين(61). يضيف المقريزي أيضا، أن هذا السلطان كان داهية، لا يحفظ عهدا، حكيما، ذكيا، محترما، يسهر بنفسه على شؤون الدولة، ولاسيما أمور الجيش. لكنه، في سنواته الأخيرة، صار طماعا، جشعا، يفتش عن جمع المال بجميع الوسائل(62). ويبدو أن المقريزي اعتمد، في رأيه هذا، على ماذكره ابن الوردي حول هذا السلطان. فقد أشار هذا الأديب المؤرخ إلى عظمة الدولة في عهده، وإلى رحمته بالشعب، وعمله على سد حاجاته، وإلى إلغائه للضرائب، وإلى نشره للأمن في الداخل والخارج، وإلى إكثاره من بناء المنشآت. لكنه ذكر أن هذا السلطان اعتمد، في سنواته الأخيرة، على رجال أساؤوا التصرف(63).

بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون عام 741هـ، بدأت فترة من الاضطرابات، تخللها سلسلة من خلع السلاطين، أو اغتيالهم، وهم جميعا من أولاد الناصر محمد. انتهت هذه الفترة بسقوط أسرة بني قلاوون، وبدء عهد الشراكسة عام 784هـ. كان خلفاء الناصر محمد، في معظمهم، أطفالا، ضعافا، فصاروا لعبة في أيدي الأمراء. لذلك يصعب الحكم على هؤلاء السلاطين، فهم كانوا أطفالا، كما حكموا فترات قصيرة. لكن ابن تغري بردي انتقد بشدة سلطانين من بين هؤلاء هما: الكامل شعبان الذي تولى السلطنة عام (746-747هـ)، فقال عنه: إنه شرير، ظالم، فاسق، محب لسفك الدماء(64). وأخوه المظفر حاجي الذي تولى الحكم عام(747-748هـ) فاعتبره أسوأ أبناء الناصر محمد على الإطلاق(65). من جهة أخرى، أثنى ابن تغري بردي على السلطان حسن(66) الذي اغتيل عام762هـ، وعلى الأشرف شعبان(67) الذي قتل عام 778هـ.

هكذا يمكن القول : إن الحكم الذي أطلقه المؤرخون وكتاب التراجم على سلاطين العصر البحري لم يعكس مشاعر عامة الشعب، نحو هؤلاء السلاطين، بل عكس علاقة هؤلاء السلاطين بطبقة الفقهاء والمحافظين بالدرجة الأولى. إذا، كانت سمعة السلطان تعتمد على إرضائه لهذه الطبقة، وعلى قدرته على إقناعهم بصدق إيمانه، وحسن إسلامه. أما بالنسبة لهؤلاء المؤرخين، فقد تأثرت أحكامهم بميولهم السياسية والدينية، مما يفسر تناقضها في معظم الأحيان، كما رأينا عند ابن كثير الشافعي الحنبلي والسيوطي الشافعي الأشعري (ربما كان علينا استثناء أبي الفداء، لأنه بدا أكثر موضوعية، وأقل اهتماما بعلاقة الفقهاء والمحافظين بالسلطان). كان السبكي واعيا لهذا الخطر، عندما أكد وجوب توافر الموضوعية عند المؤرخ الحق، فنصح المؤرخين بترك الآراء والمذاهب، والابتعاد عن التعصب(68) في كتاباتهم.

"Leur devoir sociale et religieux, et leur image d'après les fuqahà' et les historiens"

En principe, le sultan mamlouk doit veiller sur les fuqahà' et les déshérités, subvenir à leur besoins, et leur donner la part qui leur revient du Bayt al-mâl.Mais l'Etat mamlouk abandonne sa charge sociale décrétée par la loi révélée. De puls, les dirigeants mamlouks, après avoir écrasé la population par l'impots, empruntent, parfois, de l'argent aux commerçants, ou s'en prennent a l'argent des Orphelins, confié au cadi chafiite.Ils cherchent aussi à partager les revenus du waqf avec les ùlamà'.

En sa qualité de délégué du calife, le sultan représente la plus haute autorité religieuse. Mais la làicisation reste un trait carctéristique du régime mamlouk. Pourtant, certains sultans se représentent comme champions de l'orthodoxie sunnite, et replissent leur devoir religieux.

Les ulamà' contestent la politique mamlouks dans tous les domaines, surtout leur politique religieuse. Ainis, ni les fondations pieuses construites par les dirigeants mamlouks, ni l'innombrables biens de waqf consacrés à ces fondations ne convancrent les fuqahà' de la bonne foi de ces digrigeants.

D'aurte part le jugement que les fuqahà' et les historiens portent sur les sultants mamlouks refète leurs rapports avec la classe des orthodoxes et, non le sentiment général de la population envers ces sultans. Toutefois, ce jugement se varie selon la tendence politico-religieuse de chaqu'un d'entre-eux.

الهوامش :

(1) يذكر السبكي أن من واجبات السلطان الاهتمام بالعلماء والفقراء، وبكل من هم في فاقة. وعليه أن يعاملهم كما يستحقون، ويعطيهم نصيبهم من بيت المال، فهو مؤتمن عليه، ولا يزيد نصيبه فيه عن نصيب أي مسلم عادي. انظر معيد النعم ومبيد النقم – لتاج الدين السبكي – دار الحداثة – بيروت1983، ص 17.

(2) الموارد الشرعية هي الغنيمة، وتوزع حسب الآية الكريمة: *(واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)* أنفال/41، والفيء يوزع حسب قوله تعالى *(ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)* الحشر/7، والصدقة التي هي للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل. انظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. لابن تيمية. دار الكتاب العربي بمصر – القاهرة – الطبعة الثالثة 1374/1955/30-31.

(3) يرى ابن تيمية أن توزيع الأموال يجب أن يتم على الشكل التالي: أن يبدأ السلطان بالأهم، فالأهم من مصالح المسلمين، فيبدأ بالمقاتلة، وذوي الولايات عليهم، كالولاة والقضاة، والعلماء، والسعاة على المال، حتى ينتهي إلى أئمة الصلاة والمؤذنين. انظر السياسة: 50-51.

(4) المصدر السابق: 51.

(5) حاول نائب دمشق الأمير قطلوبغا الفخري، في عام 742هـ، اقتراض مليون درهم من تجار دمشق، لتجهيز حملة ضد خصمه الأمير ألطنبغا المتمرد على السلطان. انظر: "ولاة دمشق في عهد المماليك". لمحمد أحمد دهمان – دار الفكر – دمشق 1401/1981 ص182.

(6) عارض الفقهاء محاولات المسؤولين المماليك الاستيلاء على أموال الأيتام، بحجة تمويل جيوشهم للجهاد. ففي عام 741هـ، أخذ نائب دمشق الأمير قطلوبغا الفخري نصف مليون درهم من صندوق الأيتام، وأعطاهم مقابل ذلك ضيعة من بيت المال. وفي عام 744هـ طلب نائب دمشق طقز دمر الحموي من القاضي الشافعي تقي الدين السبكي، المسؤول عن أموال الأيتام، أن يقرض السلطان مبلغا من المال. ولما رفض القاضي طلبه، قام أتباع النائب بفتح صندوق الأيتام عنوة، وأخذ منه خمسين ألف درهم(ولاة:182و187) كان موقف القاضي موافقا لمذهبه الذي يحرم إقراض أموال الأيتام تحريما تاما. معيد:62.

(7) يقسم المقريزي أملاك الوقف، التي كانت تسمى قديما (الأحباس)، إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- الأحباس: وهي الأراضي التي تصرف مواردها على المساجد، والزوايا، وأماكن العبادة الأخرى. يدير هذه الأوقاف مكتب يشرف عليه أحد الأعيان، يكون مسؤولا أمام الدوادار.

ب- الأوقاف الحكمية: هي أراض يخصص ريعها لسكان الأماكن المقدسة، وللطلاب، وللفقراء. يشرف على هذه الأراضي ديوانان: ديوان الفسطاط، وديوان القاهرة، يديرهما عنصر أو عنصران من رجال القاضي الشافعي.

جـ- الأوقاف الأهلية: هي الأملاك المخصصة للخوانق، والمدارس، والمساجد، والمقابر. يدير هذه الأوقاف أحد أبناء الواقف، أو أحد رجال القاضي، أو أحد رجال السلطان، كان ريع هذه الأوقاف ضخما، نظرا لكثرة المدارس وأماكن العبادة في هذا العصر.

انظر: (المواعظ والاعتبار)، المعروف (بخطط المقريزي) مكتبة المثنى، بلا تاريخ – بغداد 2/294-296.

(8) خطط: 2/68.

(9) المصدر السابق: 69/2.

(10) المصدر السابق: 68/2.

(11) المصدر السابق: 296/2.

(12) شغل هذا الأمير منصب الأستادار، في عهد السلطان فرج. كان ذا نفوذ واسع، وعرف بجشعه. قتله سيده السلطان فرج عام 812هـ. انظر: خطط: 401/2-403.

(13) شغل منصب قاضي القضاة الأحناف في القاهرة، وبقي فيه حتى وفاته عام 811هـ. انظر: (حسن المحاضرة) للسيوطي - مكتبة الموسوعات، مصر، جزءان - بلا تاريخ - 122/2.

(14) خطط: 296/2.

(15) كان المرداوي واحدا من أشهر الفقهاء الحنابلة في عصره. شغل منصب قاضي القضاة الحنابلة في دمشق. اتهم تاج الدين السبكي بالفساد. عزل من منصبه إثر هذه الحادثة. أثارنزاعا آخر في صفوف المذهب الحنبلي، عندما عارض ابن قاضي الجبل في مسألة مناقلة أموال الوقف. ألف في ذلك رسالة بعنوان (الواضح الجلي في نقد حكم ابن قاضي الجبل). ترك مؤلفات أخرى منها: شرح لكتاب "المقنع"، وكتاب آخر في فروع الفقه بعنوان: الانتصار).
انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لابن العماد الحنبلي. بيروت - بلا تاريخ 217/6، ومقال هنري لاوست في مجلة الدراسات الإسلامية: R.E.I ,1960
Laoust (H) : Le hanbalisme sous les mamelouks bahrides : 68-69

(16) أحمد بن الحسن المقدسي، درس كثيرا من فروع الأدب الديني والدنيوي، بإشراف ابن تيمية الذي أجازه بالإفتاء. درس في دمشق، والقاهرة، وشغل منصب القاضي الحنبلي في دمشق عام 767هـ. له كتاب (المناقلة) في أموال الوقف. اتهمه بعض الحنابلة بمداهنة السلطة، وانتقدوه لذلك. انظر شذرات: 219/6-220.

(17) معيد: 20.

(18) ألف الظاهر بيبرس جميع الضرائب التي فرضها قطز لتمويل جيشه ضد المغول وفي عام 662هـ، أغلق هذا السلطان بيوت البغاء، وحرم شرب الحشيش، والمشروبات الروحية. تحرر هذا المنع عام 665هـ، وعام 666هـ، وعام 669هـ. يدل تكرار هذا الحظر على أن الإجراءات التي اتخذها بيبرس، لم تكن فعالة، ولم تطبق في مجملها. اتخذ السلطان بيبرس الجاشكنير الإجراءات نفسها، لكن بأسلوب أكثر حزما. كذلك ألغى السلطان قلاوون بعض الضرائب، لكسب ود الرعية. انظر: خطط: 105/1 و 106 و 417/2، وحسن المحاضرة: 176/2-177.

(19) المظالم هي الشكاوى التي يعجز القاضي عن البت فيها، أو الشكاوى التي ترفع إلى السلطان لرفع ظلم ارتكبه أحد رجاله. في العصر المملوكي تولى السلطان نفسه النظر فيها. يذكر المقريزي أن الإمام علي بن أبي طالب كان أول من جلس للمظالم (خطط: 207/2). وفي العصر العباسي أوجد الخلفاء مجلسا ينظر في المظالم، وكان تحت إشرافهم المباشر. على كل حال، كان اللجوء إلى ديوان المظالم له صفة الرأفة والعفو، وليس حكما قضائيا، لأن أحكام القاضي لا تقبل الاستئناف في الإسلام.

(20) بنى السلطان بيبرس دار العدل، حيث كان يجلس للنظر في المظالم، ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون إيوانا ليجلس فيه يومي الاثنين والخميس، للنظر في المظالم أيضا. خطط: 208/2.

(21) كان السلطان يجلس بحضور قضاة المذاهب الأربعة، والوزير، وكاتب السر، وناظر الجيش، وناظر بيت المال، والمحتسب، والكتاب، وممثلي جميع الوظائف العامة. كان رئيس ديوان الإنشاء يتولى قراءة القضايا المرفوعة للسلطان، بحضور أصحابها. لمزيد من التفاصيل انظر: خطط 209/2.

(22) بإعادة بيبرس للخطبة إلى الجامع الأزهر، صارت خطبة الجمعة تلقى في أكثر من مسجد في وقت واحد، مما يخالف رأي أكثرية الفقهاء، وهو رأي يتمسك بأن خطبة الجمعة يجب أن تلقى من مسجد واحد ليس غير. وقد أكد السبكي هذا الأمر عندما ذكر أن إلقاء الخطبة في أكثر من مسجد في وقت واحد يخالف ما نصت عليه الشريعة (معيد20). حول هذا الموضوع انظر: خطط: 57/2، وحسن المحاضرة: 154/2-155.

(23) انظر خاصة (الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة) بأجزائه الثلاثة لابن شداد، و(المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط ج2) للمقريزي، و(البداية والنهاية) ج13-14 لابن كثير، و(حسن المحاضرة) للسيوطي. وفي الدراسات الحديثة انظر:(ولاة دمشق) لمجمد أحمد دهمان و Mémoires J'erusalem T.43et 44-1922-1927. Institute francais d'archéologie orientales du Caire.

(24) من السلاطين الذين بنوا جوامع الظاهر بيبرس، والناصر محمد بن قلاوون، والناصر حسن. (خطط: 299/2-300، 304-316). ومن الأمراء الأفرم، وقوصون، والماردين، وآق سنقر، وآل ملك، والفخر، وشيخو، وسنقر، ومنجك. (خطط: 298/2، 307، 308، 309، و 310، 311، 313، 320). هذه بنيت في القاهرة، أما في دمشق فنذكر جامع آقوش، وجامع الأفرم، وجامع تنكز، وجامع يلبغا اليحيادي، وآخر لأرغون شاه، وآخر لمنجك. انظر: ولاة دمشق: 147، 167، 171، 191-195، 200-202.

(25) من المدارس التي بناها السلاطين نذكر مدرستين للظاهر بيبرس واحدة في دمشق، والأخرى في القاهرة، ومدرسة للسلطان قلاوون داخل مارستانه، ومدرسة للناصر محمد، وأخرى للناصر حسن، وهي تعد أكبر صرح شيد في هذا العصر. (خطط: 378/2-379، 382). أما المدارس التي بناها الأمراء فهي كثيرة منها: الطيبرسية، والحسامية، والقرسنقرية، والجمالية، وهذه جميعها في القاهرة (خطط: 369/2-403). ومن مدارس دمشق النجيبية التي بناها أقوس الأشرفي، ومدرسة منجك، ودار الحديث للأمير تنكز (ولاة دمشق: 62، 168، 215). وفي القدس بنى الأمراء سنجر الجاولي، وتنكز، وآل ملك، ومنجك، وطاز مدارس تحمل أسماؤهم. أنظر: Memoires : J érusalem : 233-234, 252, 256, 284-285, 286-291.

(26) أشهر خوانق هذا العصر خانقاه سعيد السعداء، تليها الخانقاه التي أنشأها السلطان بيبرس الجاشنكير عام 706هـ، وزينها بشباك كان البسيري أرسله إلى الخليفة الفاطمي عام 450هـ. قبل أن السلطان أنزل فيها حوالي أربعمئة صوفي وفقير لا يجدون مأوى. أما الناصر محمد فقد بنى خانقاه خصصها لمئة صوفي. انظر: خطط: 416/2-417 و 422.

(27) كانت الزوايا ترتبط غالبا بطريقة صوفية معينة، أو تحمل اسم صوفي مشهور. حول الزوايا انظر: خطط: 430/2-438.

(28) بني داخل هذا المارستان مدرسة، وقبة، ومكتب للأيتام. شمل أقساما متعددة، ومستقلة حسب الأمراض المعروفة في ذلك العصر، كما خصص جناح مستقل للنساء. زود المستشفى بأسرة للمرضى، وصيدلية، ومطبخ، وصالة، يلقي فيها رئيس الأطباء دروسه على طلابه. المصدر السابق: 406/2-408.

(29) من أعمال الترميم نذكر ترميم الظاهر بيبرس للجامع الأزهر عام 665هـ، ولمسجد عمر وعام 666هـ، وترميم السلطان لاجين المسجد ابن طولون عام 698هـ، انظر: خطط: 268/2، 275، وحسن المحاضرة: 149/2-152، 153، 154، 155.

(30) Wiet: Egypte musulmane, Le Caire 1932, R275.

(31) خطط: 71/2.

(32) المصدر السابق: 146/2. وحول الأبنية التي أمر ببنائها انظر: المصدر السابق: 147/2، 166، 198، 199.

(33) معهد :20.

(34) المصدر السابق: 129.

(35) خطط: 384/2.

(36) المصدر السابق: 166/2، 145، 229.

(37) خطط: 408/2.

(38) المصدر السابق: 268/2.

(39) المصدر السابق: 416/2-417.

(40) حول بيبرس انظر: "المختصر في أخبار البشر" لأبي الفداء - دار المعرفة - بيروت، 10/4-11، و(البداية والنهاية) لابن كثير - مصر، بلا تاريخ، 275/13-276، خطط: 200/2-203. وحسن المحاضرة: 75/2-79.

(41) Laoust (H) :Les Schismes dans l'islam ; payot, Paris 1965,p. 353-254.

(42) شيخ الإسلام محي الدين النووي (ت676هـ). كان أكبر فقهاء الشافعية في عصره. أكمل علومه في دمشق، وخلف أبا شامة (ت665هـ) في إدارة مشيخة دار الحديث. كان غزير الإنتاج في الفقه، ونالت بعض مؤلفاته شهرة واسعة. من ذلك كتابه (منهاج الطالبين)، وهو مختصر في فروع الفقه لكتابي (المحرر) للرافعي (ت623هـ) وكتاب (الروضة) للرافعي أيضا، الذي شرح فيه كتاب "الوجيز" للغزالي. وله أيضا كتابا "التحرير" و "العمدة" في تخليص "التنبيه" وهما يتناولان أهم كتب الفقه الشافعي وهو "التنبيه" لإبراهيم الشيرازي (ت476هـ).

(43) حول قضية الغوطة انظر: البداية: 268/13، وحول المراسلات بين بيبرس والنووي انظر: حسن المحاضرة: 75/2_79.

(44) المختصر: 10/4-11.

(45) البداية: 275/13-176.

(46) خطط: 200/2-203.

(47) حسن المحاضرة: 74/2-80 ومقال للسيد Garcin عن كتاب المحاضرة، في مجلة Annales islamiques 1967 (47-48, /VII)

(48) حول قلاوون انظر: المختصر: 23/4-24، والبداية: 317/13-318، وخطط: 238/2، والمنهل الصافي، لابن تغري بردي، مخطوط في المكتبة الوطنية في باريس برقم 2068-2073، مجلد V، ورقة 30 ظهر، حتى 33.

(49) المختصر: 49/4-50.

(50) حول كتبغا انظر: المختصر: 39/4-40، والبداسية: 27/14-28، والمنهل الصافي: مجلد V ورقة 38 ظهر، حتى 40 وجه.

(51) المختصر: 49/4-50.

(52) حول لاجين انظر: المختصر: 4/39-40، والبداية: 14/3، وخطط: 2/268-269، والمنهل: مجلد V ورقة 52-55، وحسن المحاضرة: 2/83.

(53) البداية: 14/58.

(54) حسن المحاضرة: 2/84 85.

(55) المختصر: 4/57 59.

(56) خطط: 2/417 418.

(57) البداية: 14/52.

(58) المصدر السابق: 14/53 54.

(59) المصدر السابق: 14/190 192.

(60) حسن المحاضرة: 2/85 86.

(61) تولى الناصر محمد السلطنة للمرة الأولى في المحرم من عام 693هـ، بعد اغتيال أخيه الأشرف، ثم خلعه كتبغا في المحرم من العام التالي(694هـ). أعيد إلى السلطنة في جمادى الأولى من سنة 698هـ. تنازل عن السلطنة راغما في رمضان من سنة 708هـ، وعاد إليها في شعبان من سنة 709هـ. استمر فيها حتى وفاته عام 741هـ. انظر: المختصر: 4/30، 31، 40، 54، 57.

(62) خطط: 2/304 306.

(63) المختصر: 4/134. مؤلف المنهل الصافي يكرر ما ذكره الآخرون حول حياة هذا السلطان. ويذكر أن الصفدي قال عنه: إنه كان سلطانا عظيما، محظوظا، محترما، حازما، قاسيا، داهية. انظر المنهل: V آخر ترجمة.

(64) يذكر ابن تغري بردي أن البلاد خربت في عهده، لأنه أوكل السلطة للنساء والعبيد انظر: "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" لابن تغري بردي - وزارة الثقافة - القاهرة، بلا تاريخ/ 10/140-141.

(65) يذكر عنه أيضا أنه قتل كثيرا من الناس، وأحب أن يحيط نفسه برجال من العامة، كانوا يعطونه نصائح سيئة: (المصدر السابق: 10/174). وقد ذكر المقريزي عنه قولا مشابها. انظر: خطط: 2/240.

(66) وصفه لمؤلف النجوم الزاهرة بأنه كان شجاعا، حكيما، إداريا بارعا، محترما، قرب أولاد الناس، وأسند إليهم مناصب هامة. النجوم: 10/315-317.

(67) يرى أنه كان رحيما، شجاعا، مؤمنا، أحب العلماء والحكماء. المصدر السابق: 11/ 81-83.

(68) معيد: 74.